

## أردوغان : سأصدق على عقوبة الإعدام إذا أقرها البرلمان

عواصم - «وكالات» : حذررت الأمم المتحدة، الانفصليين من أن احترام الحقوق الأساسية كحربة التغيير وإجراء محاكمات عادلة ضروري للحفاظ على الديمقراطية في تركيا، لافتزامن هذا الكلام مع قيام السلطات التركية بحملات تطهير واسعة للاحقة المسؤولين عن الانقلاب الفاشل.

من جانبها، طالب السفير التركي لدى الأمم المتحدة بدعم من المجتمع الدولي، وليس انتقادات.

وقال السفير يمسار هاليل شقيق للصحابيين، إن «تركيا تأمل وتحتمنى تنقى الدعم، وليس النصائح أو الانتقادات».

وأضاف «كنا نود أن يتخذ مجلس الأمن موقفاً في أسرع وقت ممكن، هذا مهم».

وقال بيبلوماسيون إن مصر عرققت، المسئت، ص悚ور بيان مجلس الأمن اقررت هذه الولايات المتحدة بعد التشاور مع انقرة. كان هذا الفتن يندد بمحاولات الانقلاب، وأودع أكثر من 7500 شخص، بينهم ضباط كبير في الجيش، السجن واقتيل تسعة آلاف شرطي ونركي وموظفي حكومي في أعقاب الانقلاب الفاشل لليل الجمعة، السبت لإطاحة الرئيس رجب طيب أردوغان.

وقال فرحان حق المتحدث باسم الأمم المتحدة « يجب الحفاظ على النظام الدستوري بشكل قائم استنادا إلى مبادئ الديمقرااطية والحقوق الأساسية، بما في ذلك الاحترام الشامل لحرية التعبير وإجراء محاكمات عادلة».

من جانب آخر نقلت محطة سي.إن.إن. الإخبارية الأمريكية

وقال اردوغان في مقابلة اجرتها معه المحتلة: «سيطلب الامر صدور قرار من البرلمان... وكرئيس ساواافق على اي قرار يصدر من البرلمان». كما اعلن ان الشعب التركي يريد تطبيق عقوبة الاعدام بحق المشاركين في محاولة الانقلاب الفاشلة.

واضاف اردوغان ان «الناس في الشوارع طلبوا ذلك.. الشعب يرى ان هؤلاء الإرهابيين يجب ان يعدموا..لذا يتعين على عن الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان، قوله الآتي، إن البرلمان هو الذي سيحصل في مسألة إعادة تطبيق عقوبة الإعدام وإنه في حالة إقرار ذلك سيعوق على الإجراء ليصبح قانوناً.

وأفت ترکيا عقوبة الإعدام في عام 2004 في إطار جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن المطالبة بإعادتها تزايدت في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى تغييرات في العقائد في المجتمع.

السجن وأقل نسعة الالاف شرطي وتركى وموظفو حكومى فى اعقاب الانقلاب الفاشل ليل الجمعة السبت لإطاحة الرئيس رجب طيب اردوغان.

وقال فرحان حق المتحدث باسم الأمم المتحدة: «يجب الحفاظ على النظام الدستوري بشكل قائم استناداً إلى مبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية، بما في ذلك الاحترام الشامل لحرية التعبير وإجراء محاكمات عادلة».

من جانب آخر نقلت محطة سي.إن.إن. الإخبارية الأمريكية

## اتهمه بأنه «صنع بيضة حاضنة للإرهاب» صاحب خلفان: كيف يطالب أردوغان أمريكا بتسلیمه غولن وهو يؤوي إرهابيين مطلوبين؟



## اليمن: تطهير مديرية حي凡 من الانقلابيين

عدن - «وكالات»: خطفت مليشيات الحوثي طليباً يعتقد في محافظة البيضاء، واقتادته إلى جهة مجهولة.

وقال مصادر محلية في البيضاء، إن «مسلحين حوثيين اقتحموا عيادة الدكتور ناصر الدمامي، وتخلوّه بقوة السلاح إلى جهة مجهولة».

ووصف زملاء الدمامي اعتقال مليشيات الحوثي له، بأنه يتدرج ضمن الممارسات الجبوية التي تمارسها المليشيات الانقلابية بحق أبناء جنوب اليمن.

ويتنمي الدكتور ناصر الدمامي إلى محافظة أبين، حيث قالت مصادر مقربة، إن «مليشيات الحوثي اشتغلت الإفراج عن قيادات حوثية لدى المقاومة في مكيراس مقابل الإفراج عن الدكتور الدمامي».

من جهة أخرى حررت قوات الجيش الوطني المعنى والمقاومة الشعبية مديرية حيفان جنوب شرق تعز، من أيدي مليشيات الحوثي وذلك بعد معارك عنيفة استمرت لـ48 ساعة.

وقال القبادي للميداني في المقاومة الشعبية فاروق العبيسي، إن الجيش والمقاومة تمكنا من تطهير مديرية حيفان من مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية، بعد أن كان قد تم تحرير قرية قلبي القرية من مركز المديرية، أول أمس الأحد.

وأضاف العبيسي وفقاً لصحيفة «المدينة» السعودية، أمس الثلاثاء، إن الجيش وللمقاومة غذوا مخازن أسلحة من المليشيا عثروا عليها مخربة في منجم للذهب كان المخلوع يستمره دون علم مؤسسات وأجهزة الدولة الرقابية، متعمراً إلى أن مقاومة حيفان التحتمت مع مقاومة القبيطة في جبل حallas الاستراتيجي المطل على قاعدة العند العسكرية في محافظة لحج.

الأردن: حرب داخلية بين الإخوان  
والتيار الشيعي والذريعة

# معركة الموصل تطلب مساعدات إنسانية بملياري دولار

ونذكر وثيقة الأمم المتحدة أنه في كل الأحوال ستحتاج وكالات الإغاثة إلى فترة شهرين ونصف الشهر ويبلغ 284 مليون دولار قبل بدء الهجوم على الموصل. وفي حال تأخر التمويل فلن يكون بمقدور المنظمات الاستجابة بالشكل الملائم.

وأوضح الوثيقة أن الأمم المتحدة طلبت توقيف 861 مليون دولار في يناير هذا العام للعراق وهو أقل مبلغ مطلوب للحفاظ على حياة الناس عندما يانه من المستبعد الحصول على 4.5 مليار دولار المطلوبة لتوقيف المعايير الدولية في الرعاية لـ 10 ملايين العراقي.

ولم تتسلم المنظمة سوى أقل من 40 في المئة من المبلغ المطلوب وأوقفت 99 من برامج المساعدات على الخطوط الأمامية وكذلك المساعدات لنحو 85 ألف شخص، قرابة من الفوجة.

بغداد - «وكالات»: قالت الأمم المتحدة إن الهجوم المتوقع أن تشنّه القوات العراقية على الموصل معقل تنظيم داعش في العراق سينتسب على الأرجح في سقوط الكثير من الضحايا المدنيين وسيحبر مئات الآلاف على الفرار من منازلهم.

وناشدت المنظمة المجتمع الدولي تقديم أموال للتعامل مع الأزمة الإنسانية قائلاً إنها ستطلب 284 مليون دولار للإغاثة للمساعدات الضرورية وما يصل إلى 1.8 مليار دولار للتعامل مع تعها.

وقالت الأمم المتحدة في ملخص لخطة الاستجابة الإنسانية العراقية «تأثير حملة الموصل العسكرية على المدنيين سيكون مدمرًا».

وأضافت: «من المرجح وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين ومن المتوقع أن تكون الأسر التي تحاول الفرار من المناطق الخاضعة للتنظيم في خطرو داهم».

وأوضحت أن من المتوقع أن يزور عدد كبير من الناس عندما

الانتخابية، ما يهدى باستقالات جماعية سببها الحزب خلال الأيام القليلة الماضية، خاصة أن هذه القيادات تحظى بانتصار كتل كبيرة داخل الحزب الذي عانى أصلاً من استقالات جماعية متضمنة العام الماضي، احتجاجاً على سياسات القيادة المتشددة للجماعة، ورفض أمانة الحزب إعادة تشكيل نفسها من جديد لإدخال قيادات الجماعة إلى الأمانة، يهدف منحهم فرصة الترشح للانتخابات على قوائم الحزب، ومن المقرر أن تجري الانتخابات التشريعية الاردنية في 20 سبتمبر(أيلول) المقبل وفق قانون انتخابات شادر الصوت الواحد لأول مرة منذ عشرين عاماً، وأعتمد النائمة النسبية المقروحة، التي تمكن الأحزاب والجماعات الدينية من تشكيل قوائم انتخابية تتمثل في خوض الانتخابات.

قيادات الحزب، أنها قيادات صورية ضعيفة تدار من قبلها من خلف السطان، ولا تصلح لتعديل الجماعة في مجلس النواب، وبعثت قيادة الجماعة أن قيادات الحزب لا يمكنها أن تشغل جماعات ضغطة داخل المجلس لاجمار الحكومة على تخفيف الضغط عنها وفك الحظر عن نشاطها.

ويؤكد المصدر أن هذا الموقف من قبل قيادات الجماعة يقابل موقف صلب من قبل قيادات الحزب خاصة أئيده العام محمد الزيوي، بعدم الرضوخ لضغوطات قيادات الجماعة بتغيير قيادات الحزب عن تصدر قوائم انتخابات الحزب والقوى والشخصيات المترشحة معه.

ويحسب ذات المصدر أن هناك رغبة لدى قيادات الجماعة التي تتطلب بالضرورة عضوية الحزب، للترشح للانتخابات التشريعية، خاصة وأنها ترى في